التنوع في المنطقة العربية
بين

التعددية والثقافة المهيمنة

مينا جابي

مقدمة:

عند الحديث عن التعددية في المنطقة العربية، عادة فأول ما يتبادر إلى الأذهان هو التنوع الديني والمذهبي بين سكان المنطقة، فالمنطقة التي شهدت ظهور ثلاثة أديان كبرى، يشغل الدين حيزا كبيرا في تفكير ومحددات رؤية سكانها للعالم.

ومنذ الربيع العربي ظهرت العديد من المبادرات والحركات سواء من الحكومات أو المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية، تهدف إلى تفعيل المواطنة ودعم التنوع، غير أن الكثير منها أتخذ نفس القاعدة كمنطلق لعمله، وهي العلاقة بين أتباع الديانات أو المذاهب المختلفة.

على الرغم من وجاهة وأهمية تلك الجهود، إلا أن التعددية والمواطنة ليست مجرد أطر ومنظمات قانونية تضمن المساواة وعدم التمييز بين المختلفين، أو بين الأغلبية والأقليات، وفيما يتعلق بالثقافة وخاصة ثقافات الأقليات سواء كانت أقليات دينية، عرقية، سياسية، أو غير ذلك، فإن الحفاظ على تلك الثقافات ودعمها من أكبر دعائم السلام الاجتماعي، وفي كثير من التجارب التاريخية في نضال الشعوب نحو المساواة، كان البعد الثقافي هو المنطلق للسلام الاجتماعي.

على سبيل المثال، خاض الأمريكيون من أصل أفريقي نضالا قانونيا وسلميا على مدار عقود من الزمن من أجل وضع أطر دستورية وقانونية تضمن لهم المساواة، وقد نجحوا في ذلك، غير أن

Common Interest Solutions

الموسيقى الخاصة بهم كانت بمثابة حصان طروادة الذي أدخلهم في قلب الثقافة الأمريكية حتى أصبحت جزء من الثقافة العامة، وهو ما ساهم إيجابيا في تعزيز حقوقهم المدنية والاجتماعية والسياسية.

ترى الكثير من الأنظمة السياسية أن وجود خط ثقافي واحد مهيمن على المجتمع هو الأفضل من أجل السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي، خاصة في دول الشرق الأوسط التي غالبا ما يكون البعد الاثني بها هو بعد ديني، فبين تجنب الصدام مع تفسيرات الدين أو المذهب والنهج المفترض اتباعه وفقا لتلك التفسيرات، وبين استقطاب الغالبية من السكان بالمغالاة في تبني تفسيرات متشددة عادة ما تكون جائرة بحقوق الأقليات، فإن تلك الأنظمة غالبا ما تحاول تبني محددات ثقافية عادة ما تكون هي المحددات الثقافية للأغلبية من السكان، وتعزز تلك المحددات على حساب ثقافات الأقليات، غير أن التجربة أثبتت عكس ذلك، فعادة ما تناضل الأقليات من أجل الحفاظ على ثقافتها، وعادة ما تتداخل مع تلك الثقافة أبعاد أخرى تعزز من الصراع والذي قد يصل إلى حد الصراع المسلح مثل الصراع بين حركة «إيتا» والحكومة الإسبانية من أجل استقلال إقليم الباسك، وهو صراع البعد الثقافي يشغل حيز كبير من مسبباته[1].

ربما تتبنى العديد من الأنظمة الحاكمة سياسات إندماجية قسرية بهدف فرض ثقافة واحدة مهيمنة في محاولة منها لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، حيث إنه من وجهة نظر تلك الحكومات أن تلك السياسات أكثر نجاعة وأقل كلفة من تعزيز التنوع ودعم ثقافات الأقليات من ناحية، ومن ناحية أخرى في كثير من الأحيان يكون ناتج عن الخوف من الأغلبية وفقدانهم ككتل سياسية داعمة، إلا أنه على المدى البعيد ينتج عن ذلك النهج من سياسات الهيمنة الثقافية أضرارا على السلام الاجتماعي واستقرار الدول.

إشكالية العلاقة بين النظم السياسية المحلية والنظام الدولي:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في محاولة لجعلها أخر الحروب الكبرى تم الاتفاق بين الدول المنتصرة على تأسيس نظام دولي قانوني ومؤسسي ليضم كافة دول العالم من أجل إيجاد أطر سلمية لحل النزاعات بين الدول، ودعم دول العالم من أجل تحقيق الرفاهة للشعوب في محاولة للحد من مسببات الصراعات المسلحة.

---

(١) ماذا تعرف عن حركة «إيتا» الباسكية، الجزيرة، ١٨ سبتمبر ٢٠١٤
https://shorturl.at/aouw2

COMMON INTEREST Solutions

على الرغم من محاولة صانعي النظام الدولي ذلك شموله لكافة مصادر الثقافة والتشريع العالمية، إلا أنه وبطبيعة الحال فإن الخيال السياسي والاجتماعي والثقافي المهيمن على صياغة أسس ومبادئ ذلك النظام كانت بشكل كبير تنتمي إلى دول الغرب المنتصرين في الحرب، ونحن هنا لا نحاول أن نقيم تلك القيم والمعايير التي أصبحت فيما بعد يطلق عليها القيم والمعايير الإنسانية التي من المفترض أن تلتزم بها جميع الدول والمجتمعات في الشرق والغرب، بل نحاول دراسة تأثير انفراد القيم والمعايير الغربية في تحديد القيم العالمية على الدول غير المنتمية إلى ذات البوطقة الثقافية، السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية.

على الرغم من أن تلك المنظومة العالمية من القيم والقوانين انطلقت في فلسفتها من القوانين والأعراف والأديان والتراث الإنساني العالمي بشكل عام[٢]، إلا أن وضع أتباع العديد من أتباع الثقافات والأديان والأعراف في حقبة ما بعد الحرب الثانية، والذي يمكن وصفه بالمستضعف أو المهمش نتيجة ضعف تأثيرهم في الصراع العالمي آنذاك من ناحية، أو انشغالهم العميق بقضاياهم المحلية خاصة تكوين الجوهر السياسي لدولهم أو نضالهم من أجل الاستقلال من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أن العديد من تلك الدول والحضارات في الأساس كانت خاضعة للاحتلال من الدول المنتصرة، جميع تلك العوامل بالإضافة إلى الانتصار في الحرب جعل من الدول الغربية تتصدى لتأسيس النظام العالمي وفقا لرؤيتها منفردة.

نتيجة لذلك، فسرعان ما انقسم المنتصرون أنفسهم إلى معسكرين، غربي وشرقي، كل منها له مكنوناته الثقافية، وخصائصه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تشكلت خلال قرون من التفاعلات الداخلية فكان من غير المقبول أن يتنازل أي من المعسكرين عن تلك الخصائص المميزة له لصالح الانتصار للمعسكر الأخر.

على الرغم من أن أكثر ما يبرز من خلاف بين المعسكرين الشرقي والغربي إبان فترة الحرب الباردة هو التوجه الاقتصادي ورؤية كل طرف لكيفية إدارة وتشغيل النشاط الاقتصادي، إلا أن حتى التوجه الاقتصادي هو صنيعة التفاعلات الثقافية داخل كل معسكر، فالغرب الذي فيه الفرد هو أساس المجتمع، وتطوره الشخصي هو أساس تطور الدولة، بالإضافة إلى طبيعة دور الدولة التنظيمي للمجتمع في الأساس، وهي الأسس التي نتج عنها نظريات سياسية واقتصادية تعزز الديمقراطية وحرية السوق وإعلاء حقوق الإنسان وحرية الفرد، وهي القيم التي اصطدمت

---

(٢) Sources of International Law, United Nations
https://legal.un.org/avl/pdf/ls/greenwood_outline.pdf

COMMON INTEREST Solutions

مع المعايير الشرقية التي تعلى من دور الدور الدولة وقيمة النظام السياسي وعمومية النشاط الاقتصادي وتؤلي أهمية للجماعة على حساب الفرد.

ربما كانت روسيا والدول التي كانت تدور في فلكها فيما عرف بالاتحاد السوفيتي أكثر حظا من كثير من دول العالم خاصة في افريقيا والشرق الأوسط، حيث إنها خرجت من الحرب منتصرة ولديها ايدولوجيتها القوية التي التفت شعوبها حولها[٣]، بينما دول الشرق الأوسط كانت لا تزال تتلمس طريقها إما مستقلة حديثا أو لا تزال تناضل من أجل الاستقلال بعد قرون من توالي الاحتلالات عليها، بداية من العثمانيين، مرورا بالبريطانيين، الفرنسيين، والايطاليين.

كان الاحتلال عائقا أمام قدرة شعوب المنطقة على بلورة أيدولوجيتها الخاصة بها اقتصاديا، سياسيا، واجتماعيا، فتلقت أيدولوجيات الشرق والغرب، بالإضافة إلى الدين المكون الرئيسي في ثقافة شعوب المنطقة، وأصبح أتباع كل فريق أيدولوجية يتنازعون مع أتباع الأيدولوجيات الأخرى، في ظل حالة اغتراب من غالبية السكان أمام تلك الايدولوجيات عامة، وكان الأقليات في كثير من تلك النزاعات وقود لها، حيث عادة ما يتم اتهامهم من قبل كل فريق بأنهم الباب الخلفي لأيدولوجية الفريق الأخر، فالشيعة هم الباب لدخول قيم الثورة الإسلامية الإيرانية في المنطقة، والموارنة هم مدخل الأوروبيين المسيحيين إليها، وهكذا. لذلك، فإن أحد مشكلات النظم السياسية في المنطقة هي أنها منقولة عن نظم سياسية تم انتاجها في سياقات وبيئات وتفاعلات اجتماعية مغايرة لواقعها، ربما تستقطب الكثير من سكان المنطقة سواء كانت يمينية أو يسارية أو فيما بينهما، إلا أنها أيضا تضم عدد من القيم التي لا تمت إلى ثقافة غالبية السكان بصلة، ومن أجل التغلب على تلك الإشكالية، فلابد من أن يحدث حراك وتفاعل سياسي كبير داخل مجتمعات تلك الدول، من أجل أن تصبح قيم مثل المساواة، حرية المعتقد، تداول السلطة السلمي، المشاركة الإيجابية، وغير ذلك من قيم نابعة من تفاعلات حقيقية وليست مجرد شعارات مستوردة.

التهميش الثقافي وما يمثله من خطر على الدول:

أحد أبرز نتائج التهميش الثقافي وأشدها خطورة على الدول هي اندلاع الحروب الأهلية، فالحروب الأهلية أشد ضررا على الدول والشعوب من الحروب بين الدول، فجميع الضحايا من سكانها، وجميع الخسائر من قدراتها، ولعل لبنان هي أكثر مثال صارخ في المنطقة العربية على ويلات الحروب الأهلية ونتائجها على الشعب اللبناني ذاته.

(٣) Rósa Magnúsdóttir, The Soviet Side of the Cultural Cold War, Wilson Center, September 23, 2019
https://www.wilsoncenter.org/blog-post/the-soviet-side-the-cultural-cold-war

فالتهميش الثقافي الذي قد يعتبره البعض قضية فرعية، هو أحد أكبر أسباب الاغتراب المجتمعي للأقليات الثقافية، وهو المحرك الرئيسي لتبنيها سياسات بينية تزيد من تكتلها وترابطها ذاتيا، وتعزز من انفصالها عن المجتمع، والشعور بالانفصال وإن بدأ معنويا، إلا أنه لا يمكن ضمان عدم تطوره ليصبح رغبة مادية سياسية، اجتماعية، واقتصادية.

من ناحية أخرى، فإن الانفصال المعنوي أو التقوقع الذاتي للأقليات، من شأنه تحويل أي شجار عادي بين مواطن من الأقليات وأخر من الأغلبية إلى نزاع مجتمعي أشبه بالحروب القبلية قديما، حيث تشعر الأقليات بأنه تم الاعتداء عليها جميعها في شخص المواطن المنتمي لها، كما تشعر الأغلبية بالأمر ذاته.

سياسيا، فإن تبني الدول لسياسات وتشريعات اقصائية، من شأنه أن يؤدي إلى العزلة الدولية أو فرض العقوبات[٤]، خاصة وإن كانت الدولة لا تمتلك من الموارد الاقتصادية أو القوة العسكرية أو الثقل الدبلوماسي والسياسي ما يجعل الدول الأخرى تتغاضى عن نهجها هذا، أمام تحقيقها لمصالحها.

الخاتمة:

التهميش الثقافي ومحاولات هيمنة ثقافة واحدة وصبغ المجتمعات بها وإن بدت للكثيرين قضية فرعية، إلا أنها أشد خطورة من تلك التصورات. وإن كان التهميش الثقافي هو أحد نتائج محاولات الأغلبية لصبغ واقعها بصبغة ملائمة لها اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، واقتصاديا، إلا أنه مجرد أن الأغلبية هي الأغلبية لا يعني بأي شكل من الأشكال تهميش الأقليات ووأد ثقافتها وخصائصها.

عند تهميش الأقليات، فإنه في رد فعل تلقائي تلجأ إلى التقوقع الذاتي، في محاولة لها لأن تستمد القوة والأمان من ذلك التلاحم، وكذلك خلق إطار بيني لممارسة ثقافتهم بشيء من الحرية، تلك الحالة تؤدي إلى اغتراب الأقليات داخل مجتمعاتهم من جهة، ومن جهة أخرى يخلق حالة من الغموض والريبة لدى الأغلبية تجاه الأقليات.

---

(٤) نظام عقوبات الاتحاد الأوروبي العالمي لحقوق الانسان، موقع الاتحاد الأوروبي، ٧ ديسمبر ٢٠٢٠
https://shorturl.at/dqy04

COMMON INTEREST Solutions

تلك المعطيات وإن كانت معنوية، إلا أن ذلك فقط في طورها الأول، حيث يحول دون تحولها إلى ممارسات قد تكون في صيغة عنف مادي أو معنوي فعل صغير قد يكون مشاجرة بين أحد أفراد الأقلية وأخر من الأغلبية، عندئذ قد تتحول تلك المشاجرة الفردية إلى صراع واسع.

تفيد التجارب الدولية بأنه هناك العديد من الإجراءات والسياسات التي تم اتباعها وأدت إلى نتائج إيجابية وقللت الفجوة بين ثقافة الأغلبية وثقافات الأقليات، فالاعتراف بلغة الاقليات أحد لغات الدولة الرسمية، واحترام الدولة لطقوس الأقليات وتعزيز حريتهم في ممارساتها، والاعتراف بالأعياد والمناسبات الخاصة بهم، والحفاظ على تراث الأقليات، وكذلك ضمان التمثيل السياسي والوظيفي، سياسات أثبتت بالتجربة أنها تعزز السلام الاجتماعي وهو ما انعكس على الأداء السياسي والاقتصادي إيجابيا.